قَاعِدَة بَيَانَات صَالِح كَامِل لِلاقْتِصَاد الإِسْلَامِيّ
Saleh Kamel Islamic Economy Database

للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

السلسلة الإقليمية الموجزة

الموجز الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا

قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
أغسطس ٢٠٢٥م

المحتويات

- الاقتصاد الإسلامي في جنوب شرق آسيا..... ٢
- الخدمات المصرفية الإسلامية..... ٣
- التكافل..... ٥
- التكنولوجيا المالية الإسلامية..... ٦
- صناعة الحلال..... ٨
- دولة تحت الضوء – ماليزيا..... ٩

تنويه: جميع البيانات المستخدمة في هذا التقرير مصدرها قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ما لم يذكر خلاف ذلك.

الاقتصاد الإسلامي في منطقة جنوب شرق آسيا

المصارف الإسلامية
٣٣

البنوك الرقمية الإسلامية
٦

النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية
٣٥

هيئات المقاييس والاعتماد الحلال*
٣

مؤسسات التكافل
٤٠

التكنولوجيا المالية الإسلامية**
١٤٠

هيئات إصدار شهادات الحلال
١٠

*منها هيئتان للمقاييس واعتماد الحلال، بالإضافة إلى جهة تنظيمية واحدة
**بما في ذلك البنوك الرقمية الإسلامية

المصارف الإسلامية

التوزيع العالمي

١ المؤسسات المصرفية الإسلامية حسب المناطق

المنطقة	عدد المصارف الإسلامية	عدد النوافذ الإسلامية	عدد البنوك الرقمية
أوروبا	١٤	٩	١٢
مجلس التعاون الخليجي	٣٩	٣٥	٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	١٠٤	٣٨	-
أفريقيا - جنوب الصحراء	٣٠	٣١	٤
جنوب شرق آسيا	٣٣	٣٥	٦
جنوب آسيا	١٩	٥١	٢
آسيا الوسطى	٣	٣	٢
آسيا الأخرى	٣	١٢	-
الأمريكتان	٢	٤	٢

يشهد القطاع المصرفي الإسلامي توسعًا عالميًا ملحوظًا، لا سيما في مناطق مثل دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تلعب منطقة جنوب شرق آسيا دورًا بارزًا في هذا النمو، حيث تضم ٣٣ مصرفًا إسلاميًا، و ٣٥ نافذة إسلامية، و٦ بنوك رقمية إسلامية، مما يعكس توازنًا بين الخدمات المالية الإسلامية التقليدية والرقمية. ويُعزى هذا التوسع إلى السياسات الحكومية الداعمة، وارتفاع الطلب على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. ونتيجة لذلك، تبرز منطقة جنوب شرق آسيا كمركز للمصرفية الإسلامية، مع إمكانيات قوية للابتكار، والريادة الإقليمية، وتعزيز الشمول المالي.

٢ حصة جنوب شرق آسيا من عدد المصارف الإسلامية على مستوى العالم

تستحوذ منطقة جنوب شرق آسيا على حصة كبيرة من قطاع التمويل الإسلامي العالمي، حيث تمثل ١٣٪ من إجمالي المصارف الإسلامية الكاملة، و١٦٪ من النوافذ الإسلامية، و١٨٪ من البنوك الرقمية الإسلامية على مستوى العالم. تُبرز هذه الأرقام التأثير المتزايد للمنطقة، ولا سيما في مجال الصيرفة الرقمية، حيث تتصدر في مجالي الابتكار واعتماد التقنيات الحديثة.
يُظهر التميز في المجالات الثلاثة توازن المنطقة في تطوير قطاع التمويل الإسلامي، من خلال الدمج بين المؤسسات المالية التقليدية والتقنيات الحديثة. هذا التوجه الاستراتيجي يعزز مكانة جنوب شرق آسيا كلاعب مبتكر ومؤثر في الساحة العالمية للصيرفة الإسلامية.

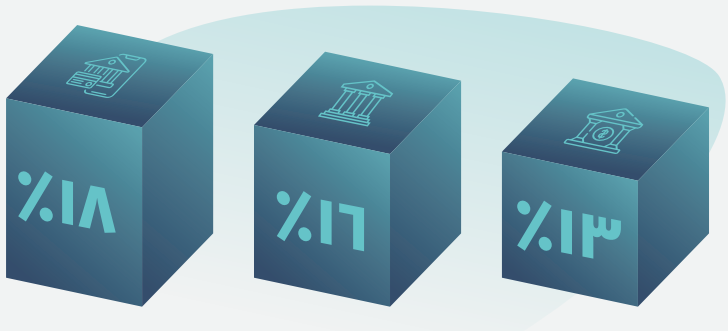

التوزيع الإقليمي

٣ توزيع المؤسسات المصرفية الإسلامية حسب الدول في منطقة جنوب شرق آسيا

يتركز العمل المصرفي الإسلامي في جنوب شرق آسيا بشكل أساسي في ماليزيا وإندونيسيا، حيث يضم كل منهما ١٥ مصرفًا إسلاميًا و١٤ نافذة إسلامية. أما الدول الأخرى مثل بروناي والفلبين، فلها حضور محدود يقتصر على مصرف إسلامي واحد ونافذة واحدة لكل منهما. وفي حين لا توجد مصارف إسلامية في سنغافورة، إلا أنها تشغّل ٤ نوافذ إسلامية، في حين تمتلك تايلاند مصرفًا إسلاميًا واحدًا فقط.

٤ عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا من حيث سنة التأسيس

مرّ تطوّر الصيرفة الإسلامية في جنوب شرق آسيا بمراحل متباينة من حيث وتيرة النمو. ففي البداية، قبل عام ٢٠٠٥، كان القطاع قائمًا بالفعل بعدد ٧ مصارف إسلامية و٧ نوافذ إسلامية. شهدت المرحلة التالية، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، توسعًا سريعًا، تم خلالها تأسيس ١٣ مصرفًا و١٤ نافذة في السوق المصرفية الإسلامية. ثم تباطأ النمو خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، حيث تم إضافة ٧ مصارف و٤ نوافذ فقط، واستمر هذا التباطؤ في الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٩، والتي شهدت إضافة٤ مصارف واثنين من النوافذ الاسلامية، إلى جانب ظهور أول مصرف رقمي إسلامي. ومنذ عام ٢٠١٩، تحوّل التركيز بشكل ملحوظ نحو الرقمنة، إذ تم إطلاق ٥ مصارف رقمية و٧ نوافذ، بينما لم يُؤسس سوى مصرفين إسلاميين. ويعكس هذا الاتجاه تحولًا استراتيجيًا نحو الصيرفة الإسلامية الرقمية،استجابةً للتغيرات الديناميكية في السوق والتطورات التكنولوجية المتسارعة.

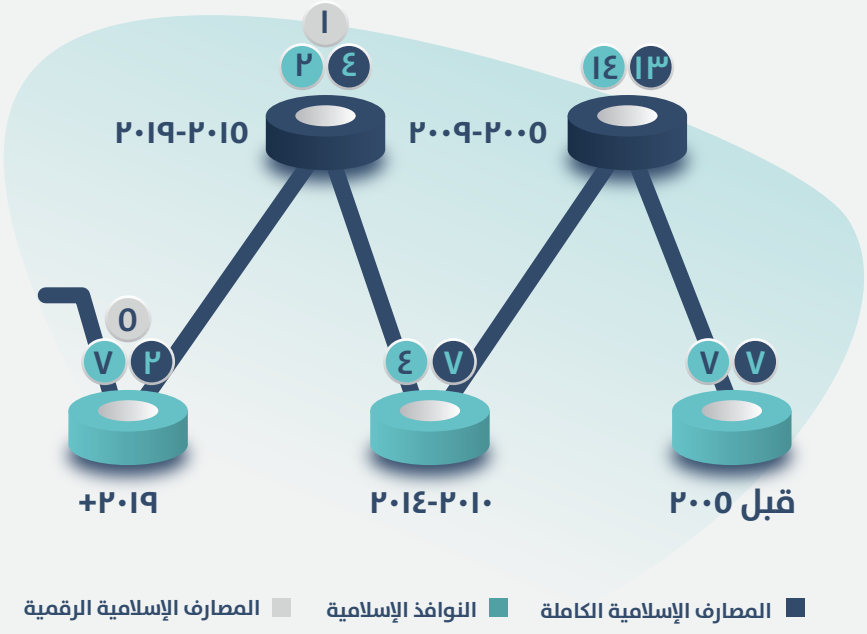

التكافل

التوزيع العالمي

١ توزيع مؤسسات التكافل حسب المناطق

تمثل منطقة جنوب شرق آسيا ما نسبته ٢٠,١٪ من عدد شركات التكافل على مستوى العالم، مما يعكس نضج أسواق التمويل الإسلامي في هذه المنطقة، ولا سيما في دول مثل ماليزيا وإندونيسيا. وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر بنسبة ٣١,٤٪، مدفوعة بأطر تنظيمية قوية وطلب راسخ على التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتأتي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى في المرتبة التالية بنسبة ٢١,١٪، مما يبرز حضورها التاريخي في مجال التمويل الإسلامي. أما جنوب آسيا فتسهم بنسبة ١٣,٧٪، بقيادة دول مثل باكستان وبنغلاديش. وتمثل أوروبا نسبة ٨,٣٪، مما يشير إلى اهتمام متزايد بصناعة التكافل. وفي المقابل، تُسجّل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نسبة متواضعة تبلغ ٤,٤٪، بينما لا تتجاوز مساهمة كل من آسيا الوسطى والأمريكتين نسبة ٠,٥٪، ما يدل على محدودية تطور التكافل في هذه المناطق حتى الآن.

التوزيع الإقليمي

٢ توزيع شركات التكافل في جنوب شرق آسيا

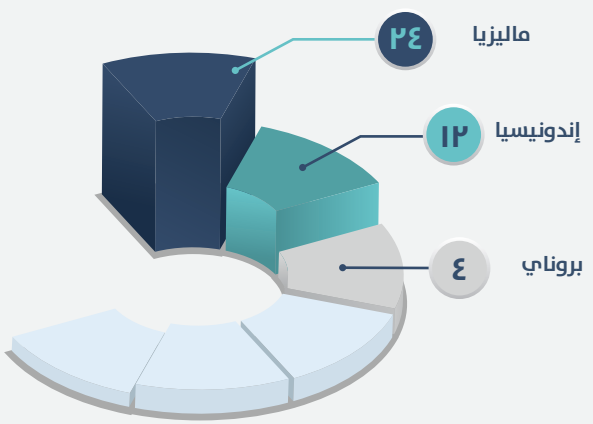

يشهد قطاع التكافل في جنوب شرق آسيا نموًا تدريجيًا ومستقرًا، حيث تتبوأ ماليزيا موقع الصدارة من خلال وجود ٢٤ مؤسسة عاملة في المجال، تليها إندونيسيا بـ ١٢ مؤسسة، ثم بروناي بـ ٤ مؤسسات. وتعكس الأنظمة الرقابية الصارمة والطلب المتزايد على منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الدور المحوري الذي تؤديه المنطقة في دعم التوسع العالمي لصناعة التكافل. كما تُبرز هذه البيانات الدور القيادي الذي تضطلع به ماليزيا داخل القطاع على المستوى الإقليمي، وهو ما يعكس قوة بنيتها التحتية في مجال التمويل الإسلامي وفعالية بيئتها التنظيمية الداعمة.

التكنولوجيا المالية الإسلامية

تتصدّر منطقة جنوب شرق آسيا السوق العالمية للتكنولوجيا المالية الإسلامية بحصة تبلغ ٢٨٪، مما يسلّط الضوء على دورها المتنامي في التحوّل الرقمي للتمويل الإسلامي. وتليها منطقة مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٤٪، ثم أوروبا بنسبة ١٩٪، وهو ما يعكس التطورات القوية في قطاع التكنولوجيا المالية داخل هاتين المنطقتين. وتُسجّل جنوب آسيا مساهمة بنسبة ٧٪، بينما تمثل الأمريكتان ٨٪، في دلالة على تنامي الاهتمام بالتكنولوجيا المالية الإسلامية خارج الأسواق التقليدية. كما تُسجّل نسب أقل في كل من باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا الأخرى بنسبة ٤٪، في حين تستحوذ كل من آسيا الوسطى وأستراليا على حصة ضئيلة تبلغ ١٪ فقط لكلٍ منهما. ويُبرز هذا التوزيع مكانة جنوب شرق آسيا كمركز محوري للابتكار في التكنولوجيا المالية الإسلامية، مدفوعًا بوجود شريحة شابة متمرسة في استخدام التكنولوجيا، إلى جانب الأطر التنظيمية الداعمة

التوزيع العالمي

١ حصة سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا

التوزيع الإقليمي

٢ توزيع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في جنوب شرق آسيا

تُعد ماليزيا وإندونيسيا من أبرز الدول الرائدة في قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية بجنوب شرق آسيا، حيث تضم كل منهما ٦٠ و٦٨ مؤسسة على التوالي، ما يُبرز دورهما القوي في دمج التكنولوجيا مع التمويل الإسلامي. وتمتلك سنغافورة ١٠ مؤسسات، في حضور متواضع لكنه في نمو مستمر، بينما تُسجل تايلاند وجودًا محدودًا بمؤسستين فقط، في مؤشر على نشاط ناشئ. ويعكس هذا التوزيع هيمنة كل من إندونيسيا وماليزيا على مشهد التكنولوجيا المالية الإسلامية في المنطقة، بدعم من أنظمة مشجعة، وتزايد الطلب على الحلول المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة.

٣ الخط الزمني لنشأة مؤسسات التكنولوجيا المالية الإسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا في الفترة من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠٢٤م

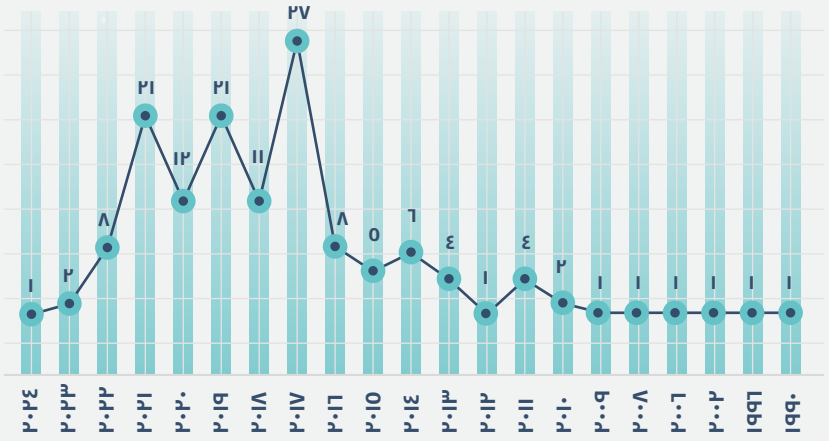

شهدت منطقة جنوب شرق آسيا تطورًا تدريجيًا في نشأة مؤسسات التكنولوجيا المالية الإسلامية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٤. فبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩، اتسم النمو بالبطء. ومع بداية العقد الثاني من الألفية، بدأت وتيرة النمو في التسارع التدريجي. من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، شهدت التكنولوجيا المالية الإسلامية في جنوب شرق آسيا نموًا مستقرًا، حيث بدأت بـ ٤ مؤسسات في عام ٢٠١١ وارتفعت إلى ٦ مؤسسات بحلول عام ٢٠١٤، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالحلول المالية الإسلامية المبتكرة. بلغت الطفرة ذروتها في عام ٢٠١٧، حيث تم تأسيس ٢٧ مؤسسة جديدة في ذلك العام وحده، مما يعكس بيئة داعمة ومناخًا تنظيميًا محفزًا لنمو هذا القطاع. تواصل الزخم نسبيًا في السنوات التالية، حيث تم تسجيل ٢١ مؤسسة جديدة في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١ على التوالي. ومع ذلك، بدأ الاتجاه في الانخفاض التدريجي بعد عام ٢٠٢١، ليصل إلى مؤسستين فقط في عام ٢٠٢٣، ومؤسسة واحدة في ٢٠٢٤، مما قد يشير إلى تشبع السوق أو تحوّلات في اتجاهات الاستثمار والابتكار في القطاع.

٤ نسب انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا الإسلامية المالية في منطقة جنوب شرق آسيا

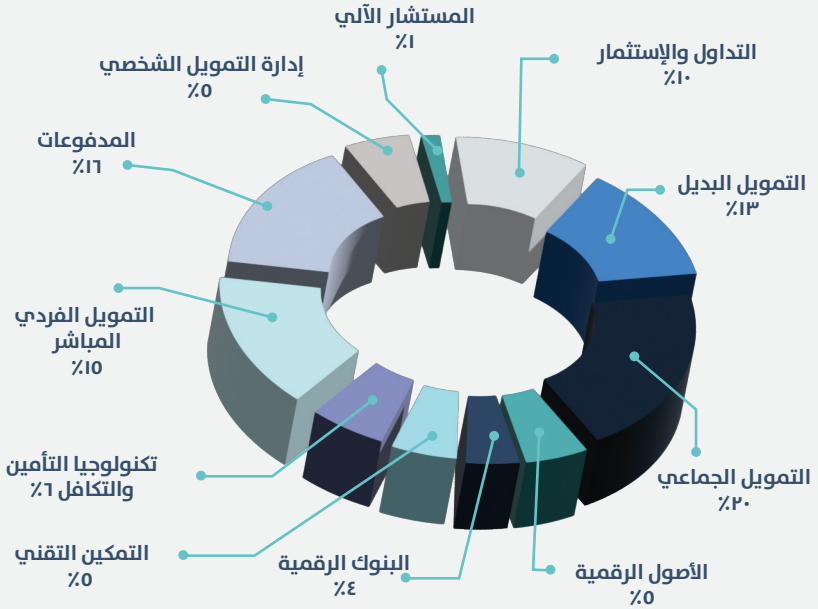

يعكس توزيع خدمات التكنولوجيا المالية في جنوب شرق آسيا عن مشهدٍ مركز ومُتطور، حيث يتركّز الاعتماد بشكل كبير على الأدوات المالية العملية. تتصدّر خدمات التمويل الجماعي ٢٠٪، وخدمات الدفع ١٦٪، والتمويل الفردي المباشر ١٥٪ هذا القطاع، مما يعكس تركيز المنطقة على تعزيز الشمول المالي وتوفير آليات تمويل ميسّرة. في المقابل، تشير معدلات الاعتماد المنخفضة للمستشارين الآليين ١٪ والبنوك الرقمية ٤٪ إلى وجود تحديات مستمرة، مثل القيود التنظيمية وضعف ثقة المستهلك في الحلول المالية الرقمية الكاملة. وتبرز هذه الصورة نمطًا لقطاع التكنولوجيا المالية تقوده احتياجات مالية فورية، لكنه لا يزال يحتفظ بإمكانات كبيرة للنمو نحو خدمات رقمية أكثر تطورًا في المستقبل.

صناعة الحلال

التوزيع العالمي

١ توزيع هيئات إصدار شهادات الحلال حسب المناطق

على المستوى العالمي، يكشف توزيع هيئات منح شهادات الحلال عن وجود تفاوت ملحوظ. تتصدر أوروبا المشهد بنسبة ٣٩٪ من إجمالي هيئات الشهادات، تليها الأمريكتان بنسبة ١١٪. ورغم الكثافة السكانية المسلمة الكبيرة في جنوب شرق آسيا وارتفاع الطلب الاستهلاكي على المنتجات الحلال، لا تمثل المنطقة سوى ٤٪ فقط من هيئات منح الشهادات الحلال عالميًا. ويعكس هذا التمثيل إلى وجود فرصة كبيرة للنمو وتعزيز المشاركة الدولية في هذا المجال.

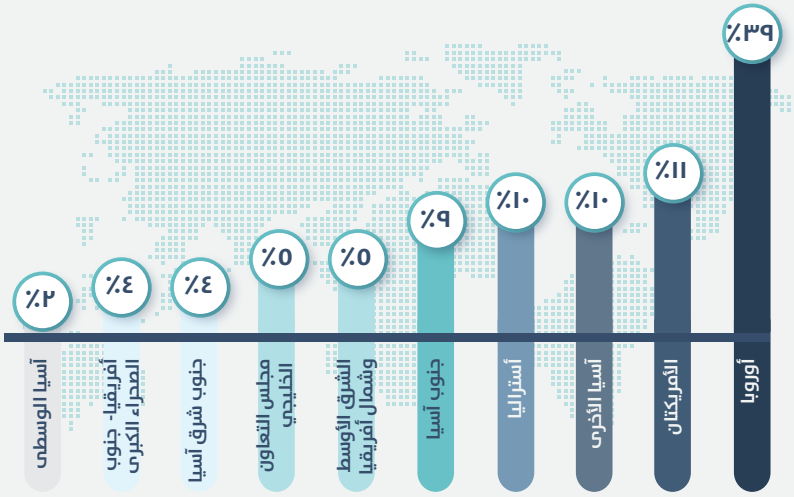

التوزيع الإقليمي – حسب الدولة

٢ توزيع هيئات إصدار شهادات الحلال حسب دول منطقة جنوب شرق آسيا

في جنوب شرق آسيا، توجد ٣ هيئات مقاييس واعتماد الحلال و ١٠ جهات مانحة لشهادات الحلال. وتُعد الفلبين الدولة الأكثر نشاطًا في هذا المجال داخل المنطقة، إذ تضم ٥ جهات مانحة، في حين تمتلك كل من بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند جهة واحدة فقط، مما يعكس تركّزًا أكبر في الفلبين مقارنة بالدول الأخرى في الإقليم. وتركّز هذه الدول في المقام الأول على تلبية احتياجات أسواقها المحلية، مع اهتمام محدود بالتصدير على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن مشاركتها المستمرة تسهم في دعم منظومة الحلال في المنطقة، وتُعزز من مكانة جنوب شرق آسيا كمجال واعد للتطور المستقبلي في صناعة الحلال العالمية.

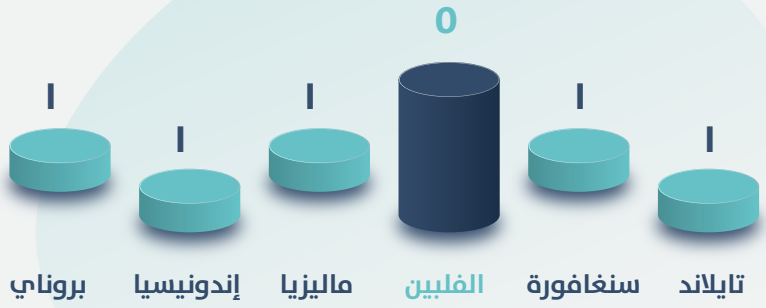

دولة تحت الضوء – ماليزيا

العاصمة
كوالالمبور

العملة
رينغيت ماليزي
(MYR)

عدد السكان
(بالمليون)
٣٥,٥٦

١ نظرة عامة على القطاع الاقتصادي: ماليزيا

منذ استقلالها في عام ١٩٥٧م، شهدت ماليزيا تحوّلاً اقتصادياً عميقاً، حيث انتقلت من اقتصاد يعتمد في الأساس على الزراعة والسلع الأساسية إلى اقتصاد قائم على قطاعات التصنيع والخدمات. وقد مكّن هذا التحوّل ماليزيا من أن تصبح إحدى الدول الرائدة في تصدير الأجهزة الكهربائية وقطع الغيار والمكوّنات، مما ساهم في تحقيق نمو استثنائي نقل البلاد من مصاف الدول منخفضة الدخل إلى شريحة الدخل المتوسط الأعلى خلال جيل واحد فقط.

المصدر: البنك الدولي. (٢٠٢٤م). نظرة عامة على ماليزيا. تم الاطلاع في ٢٦ مايو ٢٠٢٥م

٢ المحطات الرئيسية في الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

١٩٦٣
بدأ تأسيس أول مؤسسة مالية إسلامية بإنشاء مجلس صندوق الحجاج (تابونج حاجي)، الذي أسس لمساعدة المسلمين على الادخار لأداء فريضة الحج بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلام.[١]

١٩٨٣-١٩٩٢
مرحلة بناء الإطار المؤسسي للصيرفة الإسلامية
- صدر قانون البنوك الإسلامية عام ١٩٨٣
- صدر قانون التكافل عام ١٩٨٤
- تأسس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) عام ١٩٨٣
- تأسست شركة التأمين التكافلي الماليزية بيرهاد (STMB) عام ١٩٨٤
- صدر قانون المؤسسات المصرفية والمالية عام ١٩٨٩.[٢]

١٩٩٣
سمحت الحكومة للبنوك التقليدية بتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية مستخدمة بنيتها التحتية وشبكات فروعها القائم.[٣]

١٩٩٧
تمّ تأسيس المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نيجارا ماليزيا كأعلى سلطة في الأمور الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وتكون قراراته مُلزمة ويُشرف عليه خبراء مختصون.[٤]

٢٠٠٢
أصدرت ماليزيا أول صكوك سيادية عالمية في العالم، مما شكّل خطوة كبيرة في تطور سوق رأس المال الإسلامي على المستوى العالمي.[٥]

٢٠٠٦
أسّس المعهد العالمي للتمويل الإسلامي (INCEIF) ليكون مركزًا أكاديميًا عالميًا للتعليم والبحث في مجال المالية الإسلامية.[٦]

في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠
شهد التمويل الإسلامي في ماليزيا نموًا هائلًا خلال هذه الفترة. ومن أبرز التطورات التنظيمية التي حدثت خلالها إصدار "مدونة الحوكمة المؤسسية الماليزية (MCCG٢٠١٧)
من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية، وكذلك إصدار "وثيقة سياسة الحوكمة الشرعية" من قبل بنك نيجارا ماليزيا في عام ٢٠١٩.[٢]

٢٠٢٠
- أصدرت الحكومة الماليزية أول صكوك رقمية على الإطلاق، تحت اسم "صكوك بريهاتين"، مما شكّل علامة فارقة في الاقتصاد الرقمي الإسلامي في البلاد.
- قد أصدر المجلس الشرعي الاستشاري بهيئة الأوراق المالية الماليزية قرارًا مهمًا يُقرّ بشرعية الأصول الرقمية ويعترف بها كنوع من "المال" وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.[٧]

(١) أبو بكر، ن. م.، محمد ياسين، ن.، وأبو بكر، ن. هـ. (٢٠٢٠). الدور المعاصر لصندوق الحج الماليزي في تحقيق الاستدامة من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي. مجلة التمويل الإسلامي، ٩(٢)، ٥٩–٦٩. معهد التمويل والمصرفة الإسلامية – الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM).
(٢) مكتب تنسيق الكومسيك. (٢٠٢٠، أكتوبر). تحسين إطار الحوكمة الشرعية في المالية الإسلامية. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك). https://www.comcec.org
(٣) أحمد مختار، هـ. س.، عبد الله، ن.، والحبشي، س. م. (٢٠٠٦). كفاءة المصارف الإسلامية في ماليزيا: منهج الحد العشوائي. مجلة التعاون الاقتصادي، ٢٧(٢)، ٣٧–٧٠.
(٤) البنك المركزي الماليزي(نيجارا). (دون تاريخ). المجلس الاستشاري الشرعي (SAC). تم الاسترجاع في ٧ يوليو ٢٠٢٥، من https://www.bnm.gov.my/committees/sac-old
(٥) البنك المركزي الماليزي(نيجارا). (٢٠٠٢). الصندوق الأبيض (٢٠٠٢_cp٠٠١): شركات التأمين على الحياة – استراتيجيات في بيئة منخفضة سعر الفائدة [PDF]. بنك نغارا ماليزيا.
(٦) مركز ماليزيا الدولي للتمويل الإسلامي. (دون تاريخ). حول مركز MIFC. مركز ماليزيا الدولي للتمويل الإسلامي. تم الاسترجاع في ٧ يوليو ٢٠٢٥، من: -https://www.mifc.com/-/malaysia-international-islamic-financial-centre-mifc
(٧) هيئة الأوراق المالية الماليزية. (٢٠٢١). سوق رأس المال الإسلامي الماليزي: النشرة نصف السنوية (المجلد ١٦، العدد ١، يناير – يونيو ٢٠٢١). هيئة الأوراق المالية الماليزية.

٣ القطاع المصرفي في ماليزيا

يلعب القطاع المصرفي الإسلامي دورًا حيويًا في النظام المالي الماليزي، حيث يوجد ١٥ مصرفًا إسلاميًا متكاملاً، تمثل ٣٨٪ من إجمالي عدد البنوك في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تعمل ١٤ نافذة إسلامية ضمن البنوك التقليدية، مما يمكّنها من تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن إطار مصرفي تقليدي. وتمثل هذه النوافذ الإسلامية نسبة ٥٦٪ من إجمالي عدد البنوك التقليدية.

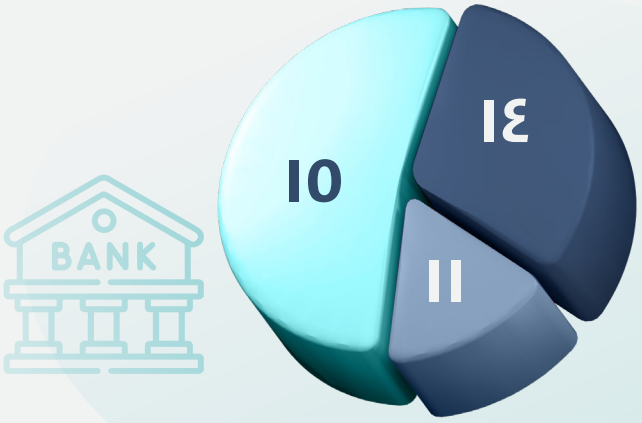

- المصارف الإسلامية الكاملة
- البنوك التقليدية
- البنوك التقليدية لديها نوافذ إسلامية

المصدر: البنك المركزي (نيجارا) ماليزيا

٤ إجمالي أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا (بحساب مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٤م

في عام ٢٠٢٤، بلغت الأصول الإجمالية للبنوك الإسلامية في ماليزيا ٢٧١ مليار دولار، مما يعكس قوة حضور هذا القطاع في السوق ونموه المستمر. تصدّر بنك ماي بنك الإسلامي المشهد بأصول بلغت ٧٣ مليار دولار، يليه بنك سي آي إم بي الإسلامي بأصول قدرها ٣٩ مليار دولار. ومن بين اللاعبين الرئيسيين أيضًا بنك راكيات وبنك آر إتش بي الإسلامي. أما المؤسسات الأصغر حجماً — بما في ذلك بنك معاملات ماليزيا، وبنك الزراعة الماليزي بيرهاد، وبنك أو سي بي سي الأمين، وبنك التحالف الإسلامي، ومصرف الراجحي – ماليزيا — فقد تراوحت أصولها بين ٤ و٩ مليارات دولار. وتُظهر هذه التوزيعة أن القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا يتمتع بمكانة راسخة، حيث تقوده مؤسسات كبرى، إلى جانب مجموعة من البنوك المتوسطة والمتخصصة التي تسهم في تعزيز المنظومة المالية.

٧٣	بنك ماي بانك الإسلامي	Maybank Islamic
٣٩	بنك سي أي إم بي الإسلامي - ماليزيا	CIMB ISLAMIC
٢٧	بنك راكيات	BANK RAKYAT
٢٦	بنك ار اتش بي الإسلامي	RHB IslamicBank
٢٣	البنك الإسلامي العام	PUBLIC ISLAMIC BANK
٢٢	بنك اسلام ماليزيا بيرهاد	BANK ISLAM
١٣	بنك هونغ ليونغ الإسلامي	Hong Leong Islamic Bank
١٣	بنك إم بي إس بي بيرهاد	MBSB BANK
١٠	بنك أفين الإسلامي - بيرهاد**	AFFIN ISLAMIC
٩	بنك معاملات إندونيسيا - ماليزيا	Bank Muamalat
٥	بنك الزراعة الماليزي بيرهاد*	AGRO BANK
٤	بنك أو سي بي سي الأمين	OCBC Al-Amin
٤	بنك التحالف الإسلامي*	ALLIANCE BANK
٤	مصر الراجحي - ماليزيا*	مصرف الراجحي alrajhi bank

*تشير إلى إجمالي أصول البنوك لعام ٢٠٢٣
**تشير إلى إجمالي الأصول في القوائم المالية المجمعة

«الخدمات المالية الإسلامية غير المصرفية وخدمات حلال»

١ ماليزيا الخدمات المالية الإسلامية غير المصرفية و الحلال

في ماليزيا، وبالإضافة إلى القطاع المصرفي الإسلامي، تشهد البلاد نموًا ملحوظًا في مجالات أخرى مثل التكافل، والتكنولوجيا المالية الإسلامية، وشهادات الحلال. تحتضن ماليزيا ٢٤ شركة تكافل تقدم منتجات تأمين متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تلعب ماليزيا دورًا محوريًا في الاقتصاد الحلال، حيث توجد جهة وطنية واحدة معترف بها رسميًا تتولى إصدار شهادات الحلال لضمان التزام الأغذية والسلع والخدمات بمعايير الشريعة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، يشهد قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية توسعًا، حيث تعمل ٦٠ شركة نشطة تقدم حلولًا في مجالات المدفوعات، والتمويل البديل، والتداول والاستثمار.

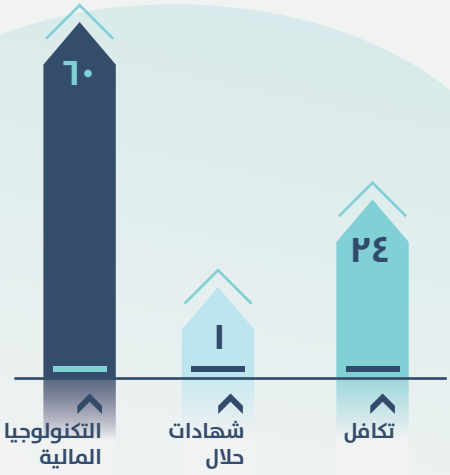

٢ عدد مؤسسات التكنولوجيا الإسلامية في ماليزيا من حيث الخدمات المقدمة

يضم قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا ٦٠ مؤسسة. تتصدر خدمات المدفوعات بعدد ١٠ مؤسسات، يليها التمويل البديل والتداول والاستثمار بعدد ٩ مؤسسات لكل منهما، ثم التمويل الفردي المباشر بعدد ٧ مؤسسات. ومن القطاعات البارزة أيضًا التأمين التكافلي بعدد ٦ مؤسسات، والتمويل الجماعي بعدد ٥ مؤسسات. تعكس هذه الأرقام ريادة ماليزيا وتنوع خدماتها في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

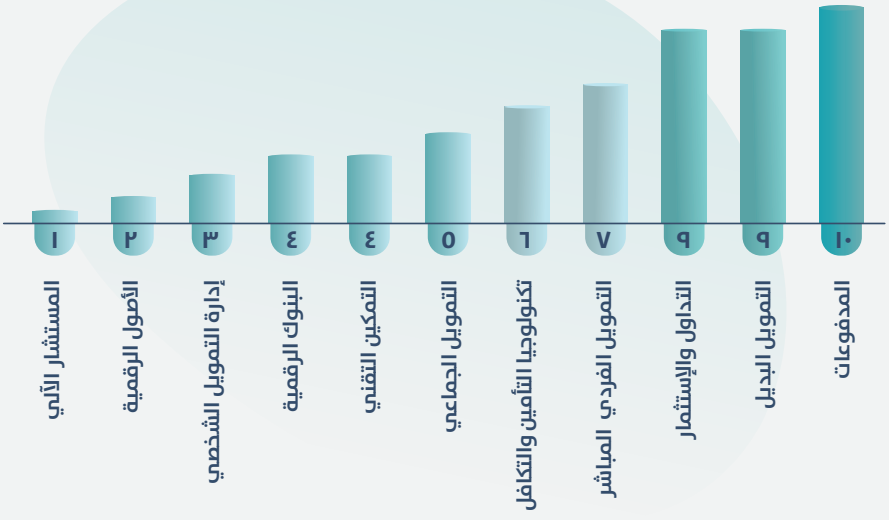

للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

قَاعِدَة بَيَانَاتِ صَالِح كَامِل لِلاقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ
Saleh Kamel Islamic Economy Database